فاعتبر الفضل عنها وان لم يعتبر زيادة على اليوم والليلة المذكورين لعدم ضبطه ووجوبها
وفاضلا عن دست توله له اولمونه يليق به اى بكل منهما منصبا ومروة ومنه قيس وسراويل
وعمامة وصكعب وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والتجمل وغيره لكن مما يترك للمفلس لان دينه
يبقى للدين والفطرة ليست باشد من الدين وعن مسكن له اولمونه وعن خادم له
وللمونه يحتاج كل منهما اليه اى الى ما ذكر من المسكن والخادم ويليقان بهما قياسا على
الكفارة ولانهما من الحوائج المهمة كالثوب فان كانا نفيسين يمكن ابدال كل منهما بلا يليق وخرج
النفاوت لزمه ذلك وان كانا ما لونين والحاجة للمسكن واضحة وللعبد تتم الحاجة لاصل
منصب من ذكر او لضعفه لا لاجل عمله في ماشيته او ارضه بل يبيع في الفطرة كما اعتمده
اليه فيها والحاجة الى هذا ذكر تمنع تعلق الوجوب ابتداء واما اذا وجد فلا ترفعه فاذا تعلقت
الفطرة بالذمة صارت دينا فيباع فيها نحو المسكن والخادم وهل يعتبر الفضل عما عليه من الدين
الذي لله او للادمي فيه تناقض والمعتمد عنه ان الدين يمنع الوجوب فاذا لم يكن المخرج فاضلا
عنه لم تلزمه فطرة ق كما تجب الفطرة عليه عن نفسه كذلك يجب عليه عن من في نفقته وتجب
وقت غروب الشمس من المسلمين فلا تجب فطرة الكافر وان وجبت نفقته لقوله في الخبر من
المسلمين ولانها طهرة للصيام من اللغو والرفث كما ورد والكافر ليس من اهلها ولا محله في الكافر
الاصلي اما المرتد فتجب فطرته ان عاد الى الاسلام من زوجته ولو رجعية وبائن
حامل ولو امة لوجوب نفقتها بخلاف البائن غير الحامل ولو لزمه اخدام زوجته فاخذ منها
اجرة الفطرة لزمه فطرتها ايضا او اجنبية فلا وفي معناها من صحبته بالتخدم منها بنفقة
باذنه ولا تجب فطرة ناشزة بخلاف التي حبل بينها وبين الزوج ولا فطرة زوجة ابيه ومن
وان وجبت نفقتهما لانها لا تمنع اعساره فيجب لها الولد بخلاف الفطرة ولو اجتمع
الزوج بان كان قنا او محبوسا معه ما يفضل عما مر لم يلزمه زوجته الحرة فطرتها وان كانت مبنية
لكن يسن اخراجها خروجا من الخلاف وانما لزمت سيد امة متزوجة بمعسر حرا وعبدا لكمال
تسلم الحرة وان علا لا يجب بها خلافا للوالد الغني او المولد الغني او القادر على الكسب اذ لا يجب
نفقتها حينئذ وعلى عبد مدبره المكاتب كتابة فاسدة او المعلق عتقه بصفة وام الولد والمرهون والجاني
والجاني والموجر والموصى منفعته والآبق وان انقطع خبره والمغصوب يجب فطرهم من وجبت مؤنته
كما تجب نفقتهم والاصل فيمن انقطع خبره بقاء حياته والاجب فطرة من وجبت مؤنته

نفسها بخلاف الامة اذ لسيدها ان يسافر بها ويستخدمها ومن الولد وان سفل وان علا
ووالد وان علا لعجز بما بخلاف الوالد الغني او الولد الغني او القادر على الكسب اذ لا تجب نفقتها
ح ومملوك ومنه المكاتب كتابة فاسدة والمعلق عتقه بصفة وام الولد والمرهون والجاني
والموجر والموصى بمنفعته والآبق وان انقطع خبره بقاء حيوته ولا تجب فطرة من وجبت مؤنته
في بيت المال او على المسلمين ومن بيت المال والمملوك للمستحيل والموقوف عليه والموقوف
عليه على معين وان وجبت نفقتهم والواجب عن كل راس صاع وهو قدر حان بالمصري
الاسبوعي مدققريسا لذا فيما يكال اما ما لا يكال اصلا كالاقط والجبن فمعياره الوزن فتعتبر
فيه رطل وربع اوقية بالمصري وانما يجزي صاع سليم من العيب فلا يجزي المعيب بنحو عفن او
سوس او قدم غير طعمه او لونه او ريحه ولا اقط فيه فلح يسير به وان لم ينقص جوزه فان لم
يعبه وجب بلوغ خالصه صاعا ولا يجب الملح في الكيل ويجب كونه من غالب قوت
البلد سواء المعشر كالحب والتمر والزبيب وغيره كالاقط واللبن والجبن بشرطه ان يكون في كل
منها ما ذكر لثبوت بعض المعشر والاقط في الاخبار وقيس بها الباقي اما المخيض والسمن
واللحم والدقيق والسويق والاقوات التي لا زكاة فيها والاقط واللبن والجبن المنزوعة من
الزبد فلا يجزي شيء منها وان كان قوت البلد لانه ليس في معناها نص عليه والعبرة في ذلك
بغالب قوت محل المؤدى عنه كالمؤدى لا بغالب قوت محل المؤدى وجبت عليه ابتداء فيجزئ المؤدى
من غالب قوت المؤدى عنه لا من غالب قوت محل المؤدى او قوته لتشوف النفس الى الغالب
في ذلك المحل ومن ثم وجب صرف الفطرة لفقراء بلد المؤدى عنه لا بلد المؤدى فان كان الرقيق
او الزوجة مثلا ببلد والسيد او الزوج ببلد آخر صرفت من غالب قوت بلد الرقيق او الزوجة
على مستحق بلدها لا بلد السيد او الزوج ويختلف الغالب باختلاف النواحي والازمان والعبرة
بغالب قوت البلد في غالب السنة لا غالب وقت الوجوب ويجزي الاعلى في الاقتيات وان كان
انقص في القيمة عن الادنى فيه ولا عكس فالتمر اعلا اقتياتا من الزبيب والشعير اعلا منهما
وان قل وعلى بعضه اى الصاع فقط اى دون باقيه اخرجه وجوبا للخبر الصحيح اذا امرتكم
بامر فاتوا منه ما استطعتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان ويعذر الفقير بخروج ان
يقدم نفسه ثم زوجته لان نفقتها اقدم ثم ولده الصغير ثم اباه وان علا ولو من قبل الام ثم امه

الصاع بالرطل البغدادي ثلثمائة وخمسة وخمسون درهما وزنا وهي خمسة ارطال وربع بالرطل المصري

Copyright © King Saud University